● أخبار قصيرة

إطلاق سوق الكهرباء الإقليمية لمنظمة التعاون الإقتصادي

عُقد الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بإنشاء سوق الكهرباء الإقليمية للمنظمة ECO-REM عبر تقنية الاتصال المرئي في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإقتصادي «إيكو» في طهران. وشارك في الاجتماع أكثر من ٢٠ مديراً وخبيراً فنياً من جميع الدول الأعضاء، ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية وشركات شبكات وإنتاج الكهرباء. وخلال الاجتماع، جرت المصادقة على التوصيات المتعلقة بالإصلاحات السياسية والتنظيمية الواردة في وثيقة «خارطة الطريق الإقليمية لربط أنظمة الكهرباء.. سوق الكهرباء الإقليمية لمنظمة التعاون الإقتصادي: تعزيز الربط الكهربائي العابر للحدود من أجل التنمية المستدامة»، التي أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ UNESCAP. كما قام المشاركون بتبسيط الخطوات المقبلة للمضي قدماً في مشروع سوق الكهرباء الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي ECO-REM.

ارتفاع مؤشر بورصة طهران ٥٨ ألف نقطة

ارتفع المؤشر العام لبورصة طهران، أمس الاثنين، بنحو ٥٨ ألف نقطة، ليصل إلى مستوى ٤ ملايين و٨١٣ ألف نقطة، فيما بلغ ارتفاع مؤشر الأسهم ذات الوزن المتساوي ١٩ ألف نقطة. وعادت القيمة السوقية مجدداً إلى مستوى ١٤ ألف تريليون تومان، في حين بلغت قيمة التداولات الصغيرة ٢٢/٥ تريليون تومان. وخلال تعاملات أمس، تمكنت أسهم القطاعات المصرفية والتكرير والمعادن من تسجيل نمو إيجابي، فيما شهدت بعض أسهم شركات البتروكيماويات تراجعاً في قيمتها. وشهدت السوق دخول ٢/٩ تريليون تومان إلى الأسهم وحقوق الأولوية والصناديق الاستثمارية للأسهم، في حين خرج ٩١٤ مليار تومان من صناديق الدخل الثابت و٣٢٢ مليار تومان من صناديق الذهب.

النفط يشعل التضخم ويضغط على الذهب

تراجعت أسعار الذهب، في تعاملات أمس الاثنين، بالتزامن مع تجاوز سعر خام برنت مستوى ٩٠ دولاراً للبرميل، وازدياد المخاوف من تصاعد التضخم واحتمال رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وذلك في أعقاب تصاعد التوترات في غرب آسيا وتصريحات مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن ضرورة كبح الضغوط التضخمية. وانخفض سعر أونصة الذهب في المعاملات الفورية بنسبة ٠/١ ٪ ليصل إلى ٤٠١٤/٥٣ دولاراً، فيما استقرت العقود الآجلة للذهب الأمريكي، تسليم أغسطس/ آب، عند مستوى ٤٠١٩/٨٠ دولاراً دون تغير يُذكر. وفي المقابل، ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٣٪، متجاوزاً خام برنت مستوى ٩٠ دولاراً للبرميل، وذلك على خلفية تقييد نقل شحنات الطاقة عبر مضيق هرمز.

رؤية جديدة لتعزيز الحضور الإقتصادي في أفريقيا؛

الدبلوماسية الإقتصادية الإيرانية تعتمد المحافظات بوابةً للتوسع في الأسواق الأفريقية

الوفاق/ تحوّلت القارة الأفريقية، خلال السنوات الأخيرة، من سوقٍ أقلّ معرفة إلى واحدة من أبرز الوجهات الناشئة للتجارة العالمية، إذ تضم أكثر من ١/٥ مليار نسمة، وتشهد نمواً سريعاً في التحضر، وتطوراً في البنية التحتية، وارتفاعاً في الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي أوجد فرصاً واسعة أمام المصدّرين.

وفي ظل تحول تنويع الأسواق التصديرية إلى إحدى الضرورات للاقتصاد الإيراني، فإن تطوير العلاقات الإقتصادية مع الدول الأفريقية يمكن أن يسهم، إلى جانب تقليص الاعتماد على الأسواق التقليدية، في فتح آفاق جديدة لزيادة الصادرات غير النفطية وتوسيع التعاون التجاري. ولهذا السبب، أولت الدبلوماسية الإقتصادية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً بهذه القارة، حيث يجري تنظيم مؤتمرات إيران وأفريقيا والندوات التخصصية على مستوى المحافظات في هذا الإطار.

وفي هذا السياق، يرتكز النهج الجديد للسلك الدبلوماسي الإيراني على توظيف إمكانات المحافظات المختلفة لتحقيق حضور هادف في الأسواق الأفريقية، وهو نموذج يركز، بدلاً من عقد الاجتماعات البروتوكولية، على تحديد المزايا الحقيقية لكل محافظة، وإقامة روابط مباشرة بين الفاعلين الاقتصاديين في إيران والدول الأفريقية، ووضع مشاريع تجارية مشتركة.

انطلاقاً من هذا التوجه، اختيرت محافظة يزد (وسط البلاد) لتكون النموذج الأول لتطبيق هذه المقاربة، مستندةً إلى سجلها في تصدير منتجات متنوعة، من بينها البلاط والسيراميك، وأحجار البناء، والصناعات النسيجية، والصناعات الغذائية، والخدمات الفنية والهندسية، فضلاً عن قدرات الشركات القائمة على المعرفة في مجال الطاقة الشمسية، وذلك في إطار سعيها إلى زيادة حصتها في السوق الأفريقية الآخذة في النمو.

ويرى المسؤولون أن أبرز عائق أمام تطوير التجارة مع هذه القارة لا يتمثل في العقوبات فحسب، بل في ضعف المعرفة بالأسواق والقوانين والشركاء التجاريين، وأن تعزيز الروابط التجارية وإنشاء شبكات للتعاون من شأنه أن يهيئ الظروف لزيادة التبادل الاقتصادي بين إيران والدول الأفريقية.

وفي هذا السياق، تناول أكبر خسروي نجاد، مساعد وزير الخارجية والمدير العام لإدارة أفريقيا بوزارة الخارجية، في مقابلة مع وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»، أهمية عقد هذا الاجتماع، ومناقشة مختلف القضايا، بما في ذلك توفير مجموعة من البنى التحتية والمتطلبات في مجالات النقل، والاتصالات المصرفية، والتأمين، والخدمات اللوجستية، والتعرف إلى الأسواق الأفريقية، فيما يلي نصّها:

رغم الجهود المبذولة، لا تزال حصة أفريقيا من التجارة الخارجية الإيرانية محدودة. فما أبرز عائق في هذا المجال برأيكم؟ هل يتمثل في ضعف المعرفة بالأسواق المستهدفة، أم في غياب البنى التحتية الخاصة بالمعاملات المالية والخدمات اللوجستية اللازمة للتصدير؟

الحقيقة هي أن تطوير التجارة مع الدول الأفريقية يتطلب توافر مجموعة متكاملة من البنى التحتية والمتطلبات، ولا يمكن اعتبار عامل واحد العائق الرئيسي. فمعرفة الأسواق، والنقل، والاتصالات المصرفية، والتأمين، والخدمات اللوجستية، والحضور المستمر للفاعلين الاقتصاديين، جميعها عناصر مترابطة، ولكل منها أهميته في موقعه. ومع ذلك، إذا أردنا التركيز على جانب معين، فإن هذا الجانب يتمثل في معرفة الأسواق الأفريقية. فأفريقيا ليست سوقاً واحدة، بل تضم ٥٤ دولة تختلف في أوضاعها الاقتصادية، وتشريعاتها، وثقافاتها التجارية، واحتياجاتها. وكلما ازدادت معرفة الفاعلين الاقتصاديين بهذه الإمكانات، ارتفعت فرص نجاحهم وتحقيق حضور مستدام في هذه الأسواق. وفي إطار المهام الموكلة إليها، تسعى وزارة الخارجية إلى الاستفادة من إمكانات بعثات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعقد لقاءات متعددة مع ممثلي القطاع الخاص، ومتابعة تنظيم اجتماعات تخصصية لتعزيز المعرفة بالأسواق، وإقامة الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين، وتسهيل أوجه التعاون، بالتوازي مع متابعة القضايا المتعلقة بالبنى التحتية التجارية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ما هي البرامج التي أعدّتها وزارة الخارجية لإزالة هذه العقبات وتسهيل التجارة وتوجيه القطاع الخاص؟

تُعدّ مساندة الحضور الفاعل للقطاع الخاص في الأسواق المستهدفة إحدى أولويات الدبلوماسية الاقتصادية في البلاد. وفي هذا الإطار، تستفيد وزارة الخارجية، بالتعاون مع الأجهزة الاقتصادية، من إمكانات السفارات، واللجان المشتركة، والوفود التجارية، والاجتماعات التخصصية، والتواصل مع غرف التجارة، بهدف تحديد الفرص المتاحة وإقامة روابط بين الفاعلين الاقتصاديين. كما يُعقد اجتماع التشاور بشأن التعاون الاقتصادي بين محافظة يزد وأفريقيا في هذا الإطار أيضاً، ويهدف إلى إقامة تواصل مباشر بين الفاعلين الاقتصاديين، والتعريف بالإمكانات المتبادلة، وتحديد مجالات التعاون العملي، بما يمكّن القطاع الخاص من دخول الأسواق الأفريقية بدرجة أكبر من المعرفة والثقة.

أولويات التعاون تُحدد استناداً إلى مؤشرات تشمل القدرات الإقتصادية والاحتياجات المتبادلة ومستوى العلاقات السياسية وإمكانية تطوير التعاون التجاري والاستثماري

تطوير العلاقات الإقتصادية مع الدول الأفريقية يمكن أن يسهم إلى جانب تقليص الاعتماد على الأسواق التقليدية في فتح آفاق جديدة لزيادة الصادرات غير النفطية

ما سبب اختيار محافظة يزد لتكون المحافظة النموذجية في الدبلوماسية الاقتصادية مع أفريقيا؟

تتمتع محافظة يزد بإمكانات كبيرة في مجالات الصناعات التعدينية، والصلب، والبلاط والسيراميك، والصناعات النسيجية، والخدمات الفنية والهندسية، والطاقة المتجددة، والشركات القائمة على المعرفة، كما يمتلك القطاع الخاص في المحافظة خبرة قيّمة في الأنشطة التصديرية. وترى وزارة الخارجية أن إمكانات المحافظات ينبغي أن تُوظّف بصورة هادفة لخدمة تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلاد. وانطلاقاً من ذلك، حظيت محافظة يزد باهتمام خاص باعتبارها إحدى المحافظات ذات الإمكانات العالية لتطوير التعاون مع الدول الأفريقية، ونأمل أن تمهد تجربة هذا التعاون الطريق للاستفادة بصورة أكبر من قدرات وإمكانات المحافظات الأخرى في البلاد.

ما هي الدول الأفريقية التي تحظى بالأولوية في التعاون الاقتصادي مع إيران؟

تتميز القارة الأفريقية بتنوع اقتصادي وجغرافي كبير، ولذلك تستند سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تبني نهج متوازن تجاه مختلف مناطق القارة. وتُحدد أولويات التعاون استناداً إلى مؤشرات تشمل القدرات الاقتصادية، والاحتياجات المتبادلة، ومستوى العلاقات السياسية، وإمكانية تطوير التعاون التجاري والاستثماري، ومدى استعداد الطرف المقابل لتوسيع العلاقات. وفي هذا الإطار، تندرج دول مهمة في شرق أفريقيا وغربها وشمالها وجنوبها ضمن أولويات التعاون الاقتصادي، مع السعي إلى تطوير التعاون المشترك بما يتناسب مع إمكانات كل دولة.

في ظل المنافسة مع دول مثل الصين وتركيا، ما هي خطتكم لإيجاد شركاء تجاريين أكفاء ودائمين؟

إن المنافسة في السوق الأفريقية واقع قائم، ويتطلب النجاح في هذا السوق تخطيطاً طويل الأمد، ومعرفة دقيقة بالأسواق، وإقامة علاقات مستدامة مع الشركاء المحليين. وتعمل بعثات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الدول الأفريقية، إلى جانب رصد الفرص الاقتصادية، على تهيئة الظروف لإقامة روابط بين الشركات الإيرانية والشركاء الموثوقين. كما أن تنظيم اللقاءات التجارية، وتبادل الوفود الاقتصادية، وتعزيز التواصل بين غرف التجارة، يُعدّ من بين الإجراءات التي ستسهم في بناء تعاون مستدام بين القطاع الخاص لدى الجانبين. وفي هذا الصدد، لابدّ من الإشارة إلى المؤتمر السنوي لإيران وأفريقيا، الذي وفر منصة مناسبة لبناء شبكات العلاقات وتعزيز التواصل التجاري بين الفاعلين الاقتصاديين في بلادنا ونظرائهم في القارة الأفريقية.

خلال زيارتها لمحافظة هرمزكان وتفقّدها البنى التحتية؛

وزيرة الطرق: لا توجد أي إغلاقات على خطوط سكك الحديد

الوفاق/ أعلنت وزيرة الطرق والإسكان، أن شبكة السكك الحديدية في البلاد لا تشهد أي إغلاقات، وأن حركة القطارات مستمرة دون انقطاع.

وقالت فرزانة صادق، الأحد، خلال زيارتها إلى محافظة هرمزكان (جنوب البلاد) وتفقدها البنى التحتية للنقل بالسكك الحديد والموانئ والطرق في المحافظة: إن محطة تشعب سكك حديد بندرعباس، التي تضررت جراء الهجمات الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة المعتدية، تخضع حالياً لأعمال إعادة الإعمار بجهود متواصلة من موظفي شركة سكك الحديد، وستستأنف قريباً نشاطها في كلٍّ من قطاعي نقل الركاب والبضائع. وأضافت: أن جميع خطوط سكك الحديد في إيران تعمل بشكل طبيعي، مؤكدة أن وزارة الطرق والإسكان وشركة سكك الحديد تبذلان كل الجهود لضمان استمرار حركة القطارات دون توقف، وتقديم الخدمات للمواطنين بأقل قدر ممكن من الاضطرابات.

وأوضحت وزيرة الطرق أنه خلال أيام مراسم تشييع قائد الثورة الشهيد، تعرض خط سكك حديد إينجه برون، وكذلك خط سكك الحديد المؤدي إلى مدينة مشهد، للاستهداف، إلا أن الجهود المتواصلة للعاملين في شركة سكك الحديد أسفرت عن إعادة تأهيل الخطين في أقصر وقت ممكن وإعادتهما إلى الخدمة. وأضافت: أن إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة بسرعة، واستمرار خدمات النقل بالسكك الحديدية، هما ثمرة الجهود المتواصلة للكوادر الفنية والتشغيلية في شركة السكك الحديدية، مؤكدة أن هذه الجهود ستستمر حتى استعادة جميع المنشآت المتضررة لوضعها الطبيعي.

وواصلت وزيرة الطرق والإسكان، ضمن برامجها الرقابية في محافظة هرمزكان، جولاتها التفقدية بزيارة البنى التحتية التشغيلية لميناء الشهيد باهنر. وخلال هذه الزيارة الميدانية، بحثت وقيّمت بصورة دقيقة أوضاع الأقسام التشغيلية، والأرصفة والمخازن. وهدفت هذه الزيارة إلى الاطلاع المباشر على أوضاع البنى التحتية القائمة، وتقييم القدرات التشغيلية لميناء الشهيد باهنر بهدف الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة في الميناء.

كما قامت وزيرة الطرق والإسكان، خلال زيارة ميدانية للبنى التحتية المتضررة في ميناء الشهيد رجائي، بمراجعة الوضع الراهن للمباني المتضررة، والإشراف عن قرب على مسار إعادة الإعمار وتأمين هذه البنى التحتية. وخلال جولتها الميدانية في مختلف أقسام الميناء، قيّمت الوزيرة صادق بصورة دقيقة مبنى معاونية الشؤون البحرية في ميناء الشهيد رجائي، الذي تعرض للتدمير إثر الهجوم العدواني للولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

قرب المسافة البحرية وجودة الإنتاج أبرز المزايا التنافسية؛

الفواكه الإيرانية تتجه لتعزيز حضورها في الأسواق القطرية

الوفاق/ أعلن المستشار التجاري للجمهورية الإسلامية الإيرانية في قطر، أن سوق الفواكه الطازجة في قطر تُعد من أكثر الأسواق جاذبية في المنطقة للمصدرين الإيرانيين، نظراً لاعتماد هذا البلد الكبير على استيراد الفواكه.

وقال عباس عبدالخاني، وفي معرض وصفه للظروف المناخية في قطر: إن محدودية الموارد المائية والإنتاج المحدود للمنتجات الزراعية أدّيا إلى تأمين الجزء الأكبر من احتياجات هذا البلد من مختلف أنواع الفواكه عبر الاستيراد. وأضاف: أن الطلب على الفواكه الطازجة وعالية الجودة يشهد ارتفاعاً مستمراً. وتابع: أن إيران تتمتع بمزايا تنافسية بفضل تنوعها المناخي، والإنتاج على مدار الفصول الأربعة، وجودة منتجاتها البستانية، وقصر المسافة البحرية مع قطر، موضحاً: أن منتجات مثل العنب، والخوخ، والنكتارين، والمشمش، والبرقوق، والكرز، والتين، والكمثرى، والتفاح، والكيوي الإيراني، تمتلك القدرة على منافسة منتجات الدول الأخرى في السوق القطرية من حيث الجودة، والطعم، وتنوع الأصناف، والأسعار.

وبحسب المستشار التجاري للجمهورية الإسلامية الإيرانية في قطر، فإن قصر مدة النقل البحري من ميناء دير الإيراني إلى ميناء الرويس القطري يسهم في الحفاظ على طزاجة المنتجات، وتقليل التلف، وزيادة مدة صلاحية الفواكه في السوق المستهدفة، وهي ميزة لا يتمتع بها العديد من المنافسين البعيدين، مشيراً إلى المنافسة الشديدة في السوق القطرية، وقال: إن تركيا، ومصر، والأردن، ولبنان، وجنوب إفريقيا، والهند، وباكستان، والدول الأوروبية، قامت خلال السنوات الأخيرة باستثمارات واسعة في مجالات التعبئة والتغليف، وبناء العلامات التجارية، والتسويق، وتمكنت من الحصول على حصة مهمة من السوق القطرية.

وقدّم عبدالخاني مقترحات بهدف تحقيق حضور مستدام للمصدرين الإيرانيين في السوق القطرية، وأضاف: ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطوير عمليات الفرز، والتصنيف، والتعبئة والتغليف وفق المعايير، والحفاظ على سلسلة التبريد، واستخدام الحاويات المبردة، والعرض المستمر، وإنشاء علامات تجارية تصديرية موثوقة. كما أن التعاون المباشر مع المستوردين، وشركات التوزيع، والمتاجر والسلاسل التجارية في قطر، يمكن أن يسهم في ترسيخ حضور المنتجات الإيرانية في هذه السوق.